مرسوم اتحادي رقم (43) لسنة 2021
بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُـودق على اتفاقية تسـليم المجرمين بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 25 سبتمبر 2018، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفـــة بـــن زايـــد آل نهيـــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتـاريخ: 28 / شعبان / 1442هـ
الموافق: 11 / ابريل / 2021م

اتفاقية
تسليم المجرمين
بين
حكومة الإمارات العربية المتحدة
و
حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

تمهيـــــد

حكومة الإمارات العربية المتحدة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، ويشار إليهما في ما يلي بـ (الطرفين)،

تذكيرا بعلاقات الصداقة القائمة بين البلدين ،

رغبة في تقوية وتعزيز أواصر التعاون بين البلدين لمكافحة الجريمة ، و

بعميق اهتمامهما بشأن تنامي الميل نحو أفعال الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة .

إتفقا على ما يأتي :-

المادة 1
الالتزام بالتسليم

يوافق الطرفان على تسليم كل منهما للآخر ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ومراعاة لقوانينهما الوطنية المتعلقة بالتسليم الاشخاص اللذين تتم إدانتهم أو اتهامهم من قبل سلطات الطرف الطالب عن جريمة قابلة للتسليم.

المادة 2
السلطات المركزية

1.على السلطة المركزية لكل طرف تقديم الطلبات واستلامها وفقا لهذه الاتفاقية:

أ) بالنسبة لحكومة الإمارات العربية المتحدة تكون السلطة المركزية هي وزارة العدل.

ب) بالنسبة لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا تكون السلطة المركزية هي المدير العام لدائرة العدل والتنمية الدستورية.

2.تتصل السلطتان المركزيتان ببعضها ببعض عبر القنوات الدبلوماسية، وذلك لغرض هذه الاتفاقية.

المادة 3
الجريمة القابلة للتسليم

1. يمنح التسليم بموجب هذه الإتفاقية إذا:-
أ) الفعل، بموجب قوانين كلا الطرفين ،يشكل جريمة معاقبا عليها بموجب قوانينيهما بالحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن سنة واحدة أو بعقوبة أشد ، أو
ب)تعلق طلب التسليم بشخص دين عن الجريمة المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة مطلوب لتنفيذ حكم، وكانت المدة المتبقي قضاؤها من تلك العقوبة لا تقل عن ستة (6) أشهر.
2. تكون الجريمة أيضا قابلة للتسليم إذا كانت تشكل شروعا أو تواطأ ،لارتكاب أو مساعدة ،أو تحريض ،أو إقناع أو تدبير لارتكابها، أو تدخل قبل ،أو بعد الفعل في أي جريمة مبينة في البند (1) من هذه المادة.
3. لأغراض هذه المادة تكون الجريمة قابلة للتسليم ما إذا كانت قوانين الطرفين تصنف الجريمة ضمن ذات التصنيف من الجرائم أو تسميها بذات المصطلح من عدمه .
4. اذا طلب تسليم شخص عن جريمة ضد قانون متعلق بالضريبة ، الرسوم الجمركية، مراقبة تحويل النقد ، أي أمر يتعلق بمسألة إيرادات أخرى، يجوز منح التسليم بالرغم من أن واقعة قوانين الطرف المطلوب إليه لا تفرض ذات النوع من الضريبة أو الرسوم كما تفرضها قوانين الطرف الطالب.
5. اذا تضمن طلب التسليم عدة جرائم مستقلة يعاقب على كل منها بموجب قوانين كلا الطرفين ولكن بعضها لا يفي بالشروط المبينة في البند (1) من هذه المادة، يجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن الجرائم الأخيرة شريطة أن يكون تسليم ذلك الشخص عن جريمة واحدة على الأقل قابلة للتسليم .
6. اذا تعدل التكييف القانوني للجريمة التي سلم الشخص من أجلها خلال الإجراءات الجنائية ضد ذلك الشخص ، فلا يجوز ملاحقته جنائيا ما لم تشكل العناصر المكونة للجريمة ما يسمح بالتسليم وفقا للتكييف المعدل .

المادة 4
الرفض الإلزامي للتسليم

لا يمنح التسليم في أي من الحالات الآتية إذا:
(أ) أعتبر الطرف المطلوب إليه أن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية.
في تطبيق أحكام هذه الإتفاقية لا تعد الجرائم التالية جريمة ذات طبيعة سياسية:-
1. الشروع في الاعتداء ، الاعتداء ، الشروع في قتل، قتل رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي عضو من عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد لدولة الإمارات العربية المتحدة أو أي عضو من عائلاتهم ، أو
2. أي جريمة تتعلق بالإرهاب ، أو

3. أي جريمة ضمن إطار معاهدة دولية متعددة الأطراف يكون لكلا الطرفين عضوية فيها تلزم الأطراف بتسليم الشخص المطلوب أو إحالة الدعوى وفقا لقوانينهم إلي سلطاتها المختصة لأغراض المقاضاة.

(ب) كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن طلب التسليم عن جريمة جنائية اعتيادية قدم لغرض مقاضاة الشخص أو معاقبته بسبب جنسه ، ديانته، جنسيته، أو معتقداته السياسية .

(ج) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة تقع تحت طائلة القانون العسكري وليست جريمة بموجب القوانين الجنائية لدى الطرفين ،

(د) بُرأ الشخص المطلوب نهائيا أو دين لدى الطرف المطلوب إليه عن ذات الجريمة المطلوب من أجلها التسليم وإذا دين، نفذت العقوبة الموقعة تماما أو أنها قد أصبحت غير قابلة للتنفيذ بعد الآن ، أو

(هـ) تقادمت المقاضاة أو تنفيذ العقوبة في ما يتعلق بالجريمة المحددة في طلب التسليم أو لأي سبب آخر وفقا للقانون الوطني لأي طرف .

المادة 5
الرفض التقديري للتسليم

1- يجوز رفض التسليم في أي من الحالات التالية ، إذا :

(أ) كان لمحاكم الطرف المطلوب إليه الإختصاص لمقاضاة الشخص عن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم ،وأن ذلك الطرف سيقاضي عن تلك الجريمة .

(ب) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معاقبا عليها بالإعدام بموجب قانون الطرف الطالب، وأنه في ما يتعلق بتلك الجريمة لا ينص قانون الطرف المطلوب إليه على عقوبة الإعدام ، يُرفض التسليم ما لم يقدم الطرف الطالب تعهدات بأن عقوبة الإعدام لن تنفذ إذا وقعت .

(ج) بُرأ الشخص المطلوب نهائيا أو دين لدى دولة ثالثة عن ذات الجريمة المطلوب من أجلها التسليم ، و إذا دين نُفذت العقوبة الموقعة بالكامل، أو أنها أصبحت غير قابلة للتنفيذ.

(د) كان من شأن التسليم أن يؤدي إلى مصاعب إنسانية للشخص المطلوب تسليمه بناء على سنه أو صحته.

2- يجوز رفض التسليم مالم يتعهد الطرف الطالب أو يقوم بإعطاء ضمانات يعتبرها الطرف المطلوب إليه كافية ، أن الشخص المطلوب لن :

(أ) يوقف دون محاكمة ،

(ب) يعذب بأية حال ، و

(ت) يعامل أو يعاقب على نحو قاسي ، غير إنساني أو طريقة مهينة .

المادة 6
الجنسية

1. لا يسلم أي طرف مواطنيه إلى الطرف الآخر ما لم تسمح بذلك قوانينه الوطنية.

2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه تسليم مواطنيه فعليه إحالة الدعوى لسلطاته المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لقوانينه. على الطرف الطالب إرسال جميع المستندات ذات الصلة أو الأدلة إلى الطرف المطلوب إليه . يخطر الطرف الطالب بأي إجراء أتخذ في هذا الصدد، بناءا على طلبه.

المادة 7
التسليم المؤقت والمؤجل

1. إذا منح التسليم في حال شخص رهن المقاضاة أو كان يقضي عقوبة في أراضي الطرف المطلوب إليه، فيجوز للطرف المطلوب إليه إلى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية تسليم مؤقتا الشخص المطلوب إلى الطرف الطالب بغرض المقاضاة.يوقف الشخص المسلم لدى الطرف الطالب ويعاد موقوفا إلى الطرف المطلوب إليه بعد إنتهاء الإجراءات ضده، ووفقا لشروط تقرر بإتفاق الطرفين.

2. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل إجراءات التسليم ضد الشخص رهن المحاكمة أو الذي يقضي عقوبة في أراضي ذلك الطرف. يجوز أن يستمر التأجيل لحين انتهاء مقاضاة الشخص المطلوب أو حتى يقضي ذلك الشخص أي عقوبة وقعت عليه.

المادة 8
مبدأ التخصيص

1. لا يقاضى الشخص الذي تم تسليمه ،أو يعاقب، أو يوقف ،أو يعاد تسليمه إلى دولة ثالثه عن أي جريمة أرتكبت سابقا لتسليمه غير تلك التي سلم من أجلها أو تقيد حريته الشخصية لأي سبب آخر، ما عدا في الحالتين الآتيتين:

(أ) إذا وافق الطرف المطلوب إليه ، أو

(ب) إذا أتيحت الفرصة للشخص في مغادرة أراضي الطرف الطالب ولم يفعل ذلك في خلال ثلاثين (30) يوما من الإفراج عنه نهائيا أو عاد طواعية إلى أراضي ذلك الطرف بعد مغادرته .

2. تكون موافقة الطرف المطلوب إليه وفقا للبند (1) من هذه المادة ـ إذا طلبت من الطرف المطلوب إليه مصحوبة بالمستندات ذات الصلة المطلوبة وفقا للمادة (9) علاوة على بمحضر بأي إفادة يقدمها الشخص المسلم في ما يتعلق بالجريمة المعنية .

3. إذا تعدلت التهمة التي تم بموجبها تسليم الشخص لاحقا ، فيجوز مقاضاته أو معاقبته شريطة أن تكون الجريمة تحت تصنيفها المعدل :

(أ) تأسيسا على ذات الوقائع فعليا المضمنة في طلب التسليم ومستنداته الداعمة . و

(ب) معاقب عليها بذات العقوبة القصوى أو عقوبة أقل عن الجريمة التي سلم الشخص من أجلها.

4. قبل موافقة الطرف المطلوب إليه على إعادة تسليم الشخص إلى دولة ثالثة وفقا لهذه المادة، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات من الطرف الطالب يراها ضرورية لتمكينه من الموافقة على ذلك التسليم.

المادة 9
محتوى الطلب والمستندات الداعمة

1. تحرر طلبات التسليم والمستندات الداعمة خطيا وترسل عبر القنوات الدبلوماسية.
2. في جميع الحالات يجب ان يقدم ما يلي تدعيما للطلب التسليم:

(أ) معلومات عن وصف وهوية ومكان وجنسية الشخص المطلوب.

(ب) مستند من السلطات القضائية متعلق بطبيعة الفعل المشكل لكل جريمة مطلوب من أجلها التسليم بما في ذلك مكان وتاريخ ارتكاب الجريمة ،وطبيعتها والحكم القانوني المطبق وأي حكم مبينا للمدى الزمني للمقاضاة أو تنفيذ العقوبة عن الجريمة.ترفق نسخة عن نصوص تلك الأحكام القانونية.

3. في حال اتهام الشخص بجريمة يكون الطلب مصحوبا بنسخة أصلية مصدقة لأمر القبض ومستند الإتهام الصادر لدى الطرف الطالب، إذا كان الطلب صادرا عن الإمارات العربية المتحدة، شهادة صادرة عن السلطة المختصة المسؤولة عن المقاضاة تبين أن لدى السلطة الأدلة الكافية تحت تصرفها تسوغ مقاضاة الشخص المعني.
4. في حال تنفيذ عقوبة على الشخص المطلوب، يكون الطلب مصحوبا ب:-

(أ) النسخة الأصلية أو نسخة مصدقة طبق الأصل عن الحكم النهائي أو مستند يبين الإدانة والعقوبة التي ستقضى.

(ب) إذا قضى جزءا من العقوبة من قبل، بيان خطي عن سلطة مختصة يحدد الجزء من العقوبة المتبقي قضاؤها.

المادة 10
معلومات إضافية

1. إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المقدمة دعما للطلب لا تفي بالمتطلبات بموجب هذه الاتفاقية، فيجب إخطار الطرف الطالب بذلك، حتى يتم تقديم معلومات إضافية قبل إتخاذ قرار بشأن طلب التسليم ، و يجوز للطرف المطلوب إليه تحديد مدى زمني لاستلام ذلك.
2. يجوز الاتفاق على تمديد أي مدى زمني لتقديم تلك المعلومات ، إذا قدم الطرف الطالب أسبابا لتمديد ذلك المدى الزمني.

المادة 11
القرار ،التسليم والإخطار

1. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره بشأن طلب التسليم ، و يرسل ذلك الإخطار مباشرة إلى السلطة المختصة لدى الطرف الطالب أو عبر القنوات الدبلوماسية.
2. إذا رفض طلب التسليم، فعلى الطرف المطلوب إليه موافاة الطرف الطالب بأسباب الرفض.

3. إذا منح التسليم فعلى الطرفين الإتفاق على تاريخ ومكان والطريقة التي سيتم بها التسليم .
4. على الطرف الطالب نقل الشخص من أراضي الطرف المطلوب إليه في خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ الإخطار بقرار التسليم ، وإذا لم ينقل الشخص خلال تلك المدة فيجوز للطرف المطلوب إليه رفض تسليم ذلك الشخص عن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم .
5. إذا عجز أي من الطرفين من تسليم أو نقل الشخص الذي سيسلم خلال المدة المتفق عليها بسبب ظروف خارجة عن إرادته، فيجب إخطار الطرف الآخر بذلك من غير إبطاء في تلك الحالة. على الطرفين الإتفاق مرة أخرى على المسائل ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ طلب التسليم وتطبق أحكام البند (4) من هذه المادة .
6. في حالة منح التسليم ، على الطرف الطالب – بناء على طلب – إخطار الطرف المطلوب إليه بنتيجة الإجراءات الجنائية ضد الشخص المسلم . في حال الإدانة على الطرف الطالب – بناء على طلب – موافاة الطرف المطلوب إليه بنسخة مصدقة عن الحكم النهائي.

المادة 12
قبض وتوقيف الشخص

1. عند إستلام طلب التسليم ، على الطرف المطلوب إليه قبض وتوقيف الشخص المطلوب وفقا لقوانينه الوطنية لحين أن يقرر الطرف المطلوب إليه في طلب التسليم .
2. إذا منح طلب التسليم ، تستمر مدة التوقيف إلى حين تسليم الشخص المطلوب إلى سلطات الطرف الطالب وفقا للقوانين الوطنية لدى الطرف المطلوب إليه .
3. يجب أن تستقطع مدة التوقيف من مدة عقوبة السجن الموقعة على الشخص المطلوب مع مراعاة القوانين الوطنية لدى الطرف الطالب .

المادة 13
تداخل الطلبات

1. إذا تداخل طلب تسليم نفس الشخص مع أحد الطرفين ودولة ثالثة أو أكثر عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة، فعلى الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي طرف سيسلم الشخص مع الوضع في الإعتبار جميع الظروف وبخاصة خطورة ومكان ارتكاب الجريمة الجرائم والتواريخ المعنية بالطلبات المستلمة من الدول المعنية وجنسية الشخص المطلوب وإمكانية التسليم اللاحق لدولة أخرى .
2. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره .

المادة 14
القبض الإحتياطي

1. في حال الإستعجال، يجوز للطرف الطالب طلب القبض الإحتياطي على الشخص المطلوب إنتظارا لتقديم طلب رسمي بالتسليم والمستندات الداعمة. يجوز القبض إحتياطيا على الشخص المطلوب وتوقيفه إلى حين إستلام طلب التسليم مع استلام المستندات المشار إليها في المادة9.
2. يرسل خطيا طلب القبض الاحتياطي إلى السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه عبر قنوات منظمة الشرطة الدولية الجنائية (الانتربول) .
3. يجب أن يتضمن طلب القبض الإحتياطي :

(أ) وصف دقيق للشخص المطلوب، ما أمكن، فضلا عن أي معلومات قد تساعد في إثبات هويته والمكان المحتمل لوجوده،

(ب) بيان موجز بوقائع الدعوى شاملا، ما أمكن، تاريخ ومكان الجريمة/ الجرائم .

(ج) بيان بالقانون/ قوانين موضوع الإخلال .

(د) بيان بوجود أمر القبض أو وقائع الإدانة أو الحكم بالإدانة ضد الشخص المطلوب ،

(هـ) بيان يفيد بأن المستندات الداعمة المتعلقة بالشخص المطلوب سترسل خلال الوقت المحدد في هذه الإتفاقية .

4. يخطر الطرف الطالب من غير إبطاء بنتيجة طلب القبض الاحتياطي أو الأسباب التي تحول دون السير في الطلب .
5. يجوز الإفراج عن الشخص المقبوض عليه الموقوف احتياطيا عند انقضاء ستون (60) يوما من تاريخ القبض الإحتياطي بموجب هذه الإتفاقية، إذا لم يستلم الطرف المطلوب إليه طلب التسليم الرسمي والمستندات الداعمة كما هو مطلوب في المادة (9).
6. لا تخل واقعة الإفراج عن الشخص الموقوف بموجب البند 5 من هذه المادة بإعادة القبض عليه لاحقا وتسليمه إذا استلم طلب التسليم والمستندات الداعمة في تاريخ لاحق.

المادة 15
ضبط وتسليم الممتلكات

1. إلى المدى المسموح به وفقا لقانونه الوطني ودون إخلال بحقوق الغير، يجوز للطرف المطلوب إليه ضبط وتسليم جميع الممتلكات، المواد أو المستندات و المحتمل وجودها في أراضي طرف المطلوب إليه تكون متعلقة بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم إلى الطرف الطالب.
2. يجوز تسليم الممتلكات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة إلى الطرف الطالب حتى وإن لم ينفذ الطلب بسبب موت أو إختفاء أو فرار الشخص المطلوب .
3. إذا كانت الممتلكات المشار إليها أعلاه عرضة للضبط أو المصادرة في أراضي الطرف المطلوب إليه، يجوز للأخير بناء على تأكيد مرضي من الطرف الطالب أن الممتلكات ستعاد خلال مدة محددة من الزمن أو بمجرد أن يكون ذلك ممكنا عمليا إعادة تلك الممتلكات مؤقتا للطرف

الطالب يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم تلك الممتلكات إذا كانت مطلوبة في ما يتعلق بإجراءات جنائية أو مدنية لم يفصل فيها بعد لدى الطرف المطلوب إليه .

المادة 16
النقل بالعبور

1. يجوز لأي طرف أن السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه للشخص المسلم إلى الطرف الآخر بواسطة دولة ثالثة.
2. يرسل طلب النقل بالعبور عبر القنوات الدبلوماسية. في الحالات العاجلة ، يجوز استخدام وسائل المنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) لإرسال ذلك الطلب.
3. يحتوي طلب النقل بالعبور :-

(أ) وصف للشخص بالإضافة إلى أي معلومات يجوز أن تساعد في إثبات هويته / هويتها والجنسية .و

(ب) بيان موجز بوقائع الدعوى ولائحة بالجرائم التي سلم الشخص من أجلها بواسطة الدولة الثالثة .

4. مراعاة لقانون الطرف المطلوب إليه يكون الإذن بنقل الشخص بالعبور ، مشتملا على توقيف الشخص خلال النقل بالعبور .إذا لم يستمر النقل بالعبور لمدة معقولة، فيجوز للسلطة المختصة للطرف الموقوف في أراضيه الشخص التوجيه بالإفراج عنه .
5. لا يحتاج الأمر إلى إذن إذا أستخدم طرف النقل الجوي وليس هناك هبوطا مجدولا في أراضي الطرف الآخر. إذا حدث هبوط غير مجدول ، يجوز للطرف الذي حدث الهبوط في أراضيه - دون إخلال - بحكم المادة (6)، أن يطلب إذنا بالعبور وفقا للبند (2) من هذه المادة، ويجوز له توقيف الشخص إلى حين إستلام طلب النقل بالعبور، وأن النقل بالعبور قد نفذ، شريطة أن يستلم ذلك الطلب في خلال ستة وتسعين (96) ساعة من الهبوط غير المجدول.

المادة 17
الإجـــــراءات

باستثناء ما تنص عليه هذه الإتفاقية بغير ذلك، تحكم فقط القوانين الوطنية للطرف المطلوب إليه الإجراءات المتعلقة بالتسليم والقبض الإحتياطي .

المادة 18
النـــفـقـــات

1. يتحمل الطرف الطالب جميع النفقات الضرورية لتنفيذ طلب التسليم، وكذلك يتحمل جميع النفقات المتعلقة بإعادة الشخص المسلم إلى الطرف المطلوب إليه. في حال نفقات استثنائية يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض لتسوية ذلك.

2. بالرغم من البند (1) من هذه المادة، يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضيه المتعلقة بقبض وتوقيف الشخص المطلوب تسليمه إلى حين تسليم ذلك الشخص إلى الطرف الطالب.

3. يتحمل الطرف الطالب جميع النفقات المتعلقة بتسليم الممتلكات المضبوطة وإعادتها إلى الطرف المطلوب إليه.

المادة 19
اللغة والترجمة

تكون الطلبات والمستندات الداعمة و الإتصالات الأخرى وفقا لهذه الإتفاقية مصحوبة بترجمة :

(أ) إذا كان الطرف المطلوب إليه هو الإمارات العربية المتحدة إلى اللغة العربية.

(ب) إذا كان الطرف المطلوب إليه هو جمهورية جنوب أفريقيا إلى اللغة الإنجليزية.

المادة 20
التوثيق

تكون جميع الطلبات و المستندات الداعمة موقعة رسميا و مختومة بواسطة السلطات المختصة وموثقة من السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه، أو على أي نحو آخر منصوص عليه في القوانين الوطنية للطرف المطلوب إليه.

المادة 21
التوافق مع الإتفاقيات الأخرى

لا تعفي المساعدة والإجراءات المبينة في هذه الاتفاقية أي طرف من إلتزاماته الناشئة عن إتفاقيات دولية أخرى أو قوانينه الوطنية.

المادة 22
التشاور

تحل أي منازعة تنشأ عن ترجمة أو تنفيذ هذه الإتفاقية بالتشاور بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 23
التصديق والنفاذ والتعديل والإنهاء

1. تصدق هذه الإتفاقية وفقا للإجراءات الدستورية لكلا الطرفين ويتم تبادل وثائق التصديق عبر القنوات الدبلوماسية.

2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد اليوم الثلاثين (30) من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

3. يجوز تعديل هذه الإتفاقية بموافقة خطية متبادلة بين الطرفين وفقا لذات متطلبات تصديقها.

4. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي للطرف الآخر. يسري الإنهاء بعد الستة (6) أشهر التالية للإخطار، ومع ذلك يظل أي طلب أستلم حتى تاريخ إستلام إخطار الإنهاء محكوما بهذه الإتفاقية حتى يتم تنفيذ الطلب.

إشهادا بذلك فإن الممثليين المفوضين من الطرفين وقعا هذه الاتفاقية. حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغتين العربية والانجليزية ولكلا النصين حجية متساوية.

حررت في ابوظبي في 25 من شهر سبتمبر في العام 2018

عـن / حكومة الإمارات العربية المتحدة

عـن/ حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

EXTRADITION TREATY

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT

OF THE REPUBLIC OF SOUTH AFRICA

PREAMBLE

The Government of the United Arab Emirates and The Government of The Republic Of South Africa, hereinafter referred to as "the Parties".

Recalling the friendly relations that exist between the two countries;

Desirous of strengthening and reinforcing cooperation between the two countries in combating crime; and

Deeply concerned about the magnitude of and rising trend in acts of international terrorism and organized crime.

HAVE AGREED **as follows**

Article 1

Obligation to Extradite

The Parties agree to extradite to each other, pursuant to the provisions of this Treaty and subject to their respective domestic laws relating to extradition, persons whom the authorities in the Requesting Party have charged with or convicted of an extraditable offence.

Article 2

The Central Authorities

1. The Central Authority of each Party shall make and receive requests pursuant to this Treaty:

(a) for the Government of the United Arab Emirates the Central Authority shall be the Ministry of Justice; and

(b) for the Government of The Republic of South Africa the Central Authority shall be the Director-General of the Department of Justice and Constitutional Development.

2. The Central Authorities shall communicate with one another through diplomatic channels for purposes of this Treaty.

Article 3

Extraditable Offences

1. Extradition shall be granted under this Treaty if:

(a) the conduct, according to the laws of both Parties, constitutes an offence punishable pursuant to the laws of both Parties for deprivation of liberty for a period of at least one year or by more severe penalty; or

(b) the request for extradition relates to a person convicted of an offence referred to in paragraph (a) of this Article who is sought for the

enforcement of a sentence, and a period of at least six months of such penalty remains to be served.

2. An offence shall also be an extraditable offence if it consists of attempting, conspiring to commit or aiding, abetting, inducing, or procuring the commission of, or being an accessory before or after the fact to any offence set out in paragraph (1) of this Article.

3. For the purposes of this Article, an offence shall be an extraditable offence whether or not the laws of the Parties place the offence within the same category of offences or describe such offence by the same terminology.

4. If the extradition of a person is sought for an offence against a law relating to taxation, customs duties, exchange control or any other revenue matter, extradition may be granted despite the fact that the laws of the Requested Party do not impose the same kind of taxes or duties as imposed under the laws of the Requesting Party.

5. If the request for extradition includes several separate offences each of which is punishable under the laws of both Parties, but some of which do not fulfill the other conditions set out in paragraph (1) of this Article, the Requested Party may grant extradition for the latter offences provided that the person is to be extradited for at least one extraditable offence.

6. If the legal characterization of the offence for which a person has been extradited is modified during the criminal proceedings against such person, that person may not be proceeded against unless the elements constituting the offence would have allowed extradition according to their modified characterization.

Article 4

Mandatory Refusal of Extradition

Extradition shall not be granted in any of the following circumstances:

a) if the offence for which extradition is requested is considered by the Requested Party as an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as an offence of a political nature:

i. attempted assault, assault, attempted murder and murder against the President of the State or Deputy President or Head of the Government or any member of their families, or any member of the Supreme Council of the United Arab Emirates or any member of their families; or

ii. any offence relating to terrorism; or

iii. any offence within the scope of a multilateral international convention to which both Parties are members and which obligates the Parties to extradite the person sought or submit

the case, to its competent authorities for the purposes of prosecution.

(b) if there are substantial grounds for believing that a request for extradition for an ordinary criminal offence has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality or political beliefs;

(c) if the offence for which extradition is requested is an offence under military law, which is not an offence under the other criminal laws of the Parties;

(d) if the person sought has been finally acquitted or convicted in the Requested Party for the same offence for which extradition is requested and, if convicted, the sentence imposed has been fully enforced or is no longer enforceable; or

(e) if the prosecution or enforcement of the sentence in connection with the offence specified in the request for extradition is barred by lapse of time or for any other reason in accordance with the national law of either Party.

Article 5

Discretionary Refusal of Extradition

1.Extradition may be refused in any of the following circumstances:

(a) if the courts of the Requested Party have jurisdiction to prosecute the person for the offence for which extradition is requested, and the Requested Party shall prosecute that offence;

(b) if the offence for which extradition is requested is punishable by death under the law of the Requesting Party, and if in respect of such offence the death penalty is not provided for by the law of the Requested Party, extradition shall be refused unless the Requesting Party gives assurances that the death penalty will not be carried out if it is imposed;

(c) if the person sought has been finally acquitted or convicted in a third state for the same offence for which extradition is requested and, if convicted, the sentence imposed has been fully enforced or is no longer enforceable; or

(d) if extradition will lead to humanitarian hardships for the person to be extradited base on his/her age or health.

2. Extradition may be refused unless the Requesting Party undertakes or gives such assurances as considered sufficient by the Requested Party that the person sought will not be:-

(a) detained without trial;

(b) tortured in any way; or

(c) treated or punished in a cruel, inhuman or degrading way.

Article 6

Nationality

1. No Party shall extradite its nationals to the other Party, unless it is permitted by its national laws.

2. If the Requested Party denies extradition of its nationals, it shall submit the case to its competent authority for conducting the appropriate proceedings. The Requesting Party shall send all related documents or evidence to the Requested Party and the Requesting Party shall on request, be notified of any action taken in this respect. Upon its request.

Article 7

Temporary and Deferred Extradition

1. If the extradition is granted in the case of a person who is being prosecuted or is serving a sentence in the territory of the Requested Party, the Requested Party may, to the extent permitted by its national laws, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party for the purpose of prosecution. The person so surrendered shall be kept in the custody of the Requesting Party and shall be returned to the custody of the Requested Party after the conclusion of the proceedings

against that person, in accordance with conditions to be determined by agreement between the Parties.

2. The Requested Party may defer the extradition proceedings against a person who is being prosecuted or serving a sentence in the territory of that Party. The deferment may continue until the prosecution of the person sought has been concluded or until such person has served any sentence imposed.

Article 8

Rule of Specialty

1. A person who has been extradited shall not be prosecuted, sentenced, detained or re-extradited to a third state for any offence committed prior to the surrender other than that for which that person was extradited, nor shall the person's liberty be restricted for any other reason, except in the following cases:

(a) where the Requested Party consents; or

(b) where the person, having had an opportunity to leave the Requesting Party has not done so within thirty (30) days of final discharge, or has voluntarily returned to that Party after having left it.

2. A request for the consent of the Requested Party under paragraph 1 of this Article shall, if

required by the Requested Party, be accompanied by the relevant documents required by Article 9 as well as a record of any statement made by the extradited person in respect of the offence concerned.

3. If the charge for which the person was extradited is subsequently modified, that person may be prosecuted or sentenced provided that the offence under its modified description is:

(a) based, on substantially the same facts contained in the extradition request and its supporting documents; and

(b) punishable by the same maximum penalty; or a lesser penalty for the offence for which the person was extradited.

4. Before the Requested Party consents to the re-extradition of the person to the third state under this Article, the Requested Party may request such information from the Requesting Party as it deems necessary to enable it to consent to such extradition.

Article 9

Content of the Request and Supporting Documents

1. Requests for extradition and supporting documents shall be made in writing and sent through diplomatic channels.

2. In all cases, the following documents shall be submitted in support of a request for extradition:

(a) information about the description, identity, location and nationality of the person sought; and

(b) a document from the judicial authorities concerning the nature of the conduct constituting each offence for which extradition is requested, including the place and date of the commission of the offence, the nature of the offence, the applicable legal provision, and any provision describing any time limit on the prosecution or the execution of punishment for the offence. A copy of the text of such legal provisions shall be appended.

3. In the case of a person accused of an offence, the request shall be accompanied by the original or a certified true copy of the warrant of arrest and the charging document issued in the Requesting Party; and where the request emanates from the United Arab Emirates, a certificate issued by the authority in charge of the prosecution stating that the authority has sufficient evidence at its disposal to warrant the prosecution of the person concerned.

4. In the case of a person sought for the enforcement of a sentence, the request shall be accompanied by:

(a) the original or a certified true copy of the final judgment or document setting out the conviction and sentence to be served; and

(b) if a part of the sentence has already been served, a written statement by a competent authority specifying the portion of the sentence which remains to be served.

Article 10

Supplementary Information

1. If the Requested Party considers that the information given in support of the request does not satisfy the requirements under this Treaty, the Requesting Party should be informed of that fact, so as to submit additional information before a decision is taken on the extradition request; and the Requested Party may fix a time-limit for the receipt thereof.

2. An extension of any time-limit may be mutually agreed upon for providing such information, if the Requesting Party provides reasons for the extension of such time limit.

Article 11

Decision, Surrender and Notification

1. The Requested Party shall promptly notify the Requesting Party of its decision on the request for extradition and such notification shall be transmitted directly

to the competent Authority of the Requesting Party or through diplomatic channels.

2. If the request for extradition is refused, the Requested Party shall furnish the Requesting Party with reasons of the refusal.

3. If the extradition is granted, the Parties shall agree on the date, venue and manner in which surrender shall take place.

4. The Requesting Party shall remove the person from the territory of the Requested Party within thirty (30) days from the date of notification of the decision of surrender and, if the person is not removed within that period, the Requested Party may refuse to extradite that person for the offence for which extradition was requested.

5. If either of the Parties fails to surrender or remove the person to be extradited within the agreed period because of circumstances beyond its control, the other Party shall be promptly notified thereof. In such case the Parties shall once again agree on the relevant matters relating to the execution of the request for extradition and the provisions of paragraph 4 of this Article shall apply.

6. In case of granting extradition, the Requesting Party shall upon request, shall notify the Requested Party of the result of the criminal proceedings against the extradited person. In case

of conviction, the Requesting Party, shall upon request, provide the Requested Party with an authenticated copy of the final judgment.

Article 12

Arrest and Detention of the Person

1. Upon receipt of the request for extradition, the Requested Party shall arrest and detain the person sought in accordance with its national laws until the Requested Party has decided on the request for extradition.

2. If the request for extradition is granted, the detention period shall continue until the person sought is surrendered to the authorities of the Requesting Party according to the national laws of the Requested Party.

3. The detention period shall be remitted from the sentence of imprisonment imposed on the person sought subject to the national laws of the Requesting Party.

Article 13

Concurrent Requests

1. If the extradition of the same person is requested concurrently by one of the Parties and a third state or more, for the same offence or for different offences, the Requested Party shall determine to which State it will extradite the person, having regard to all the circumstances,

especially the seriousness, and place of the commission of the offence(s), the respective dates of the requests, the nationality of the person sought and the possibility of subsequent extradition the other States.

2. The Requested Party shall promptly notify the Requesting Party of its determination.

Article 14

Provisional Arrest

1. In case of urgency, the Requesting Party may apply for provisional arrest of the person sought pending the presentation of the formal request for extradition and supporting documents. The person to be extradited may be provisionally arrested and held in custody until the request for extradition, together with the documents referred to in Article 9 are received.

2. A request for provisional arrest shall be communicated in writing to the Competent Authority of the Requested Party through the International Criminal Police Organization (INTERPOL) channels.

3. The request for provisional arrest shall contain:

(a) as accurate a description as possible of the person sought, together with any other

information that would help to establish identity and probable location;

(b) a brief statement of the facts of the case including, if possible, the date and location of the offence(s);

(c) the description of the law(s) violated;

(d) a statement of the existence of a warrant or order of arrest or a finding of guilt or judgment of conviction against the person sought; and;

(e) a statement that the supporting documents for the person sought will follow within the time specified in this Treaty.

4. The Requesting Party shall be notified without delay of the outcome of its request for provisional arrest or the reasons for any inability to proceed with the request.

5. A person who is provisionally arrested may be discharged from custody upon the expiration of sixty (60) days from the date of provisional arrest pursuant to this Treaty if the Requested Party has not received the formal request for extradition and the documents supporting the extradition request as required in Article 9.

6. The fact that the person sought has been discharged from custody pursuant to paragraph 5 of this Article shall not prejudice the

subsequent re-arrest and extradition of that person if the extradition request and supporting documents are delivered at a later date.

Article 15

Seizure and Surrender of Property

1. To the extent permitted under its national laws and without prejudice to the rights of third parties, the Requested Party may seize and surrender to the Requesting Party all property, articles or documents that may be found in the territory of the Requested Party that is connected with the offence for which extradition is sought.

2. The property referred to in paragraph 1 of this Article may be surrendered to the Requesting Party even if extradition cannot be effected due to death, disappearance or escape of the person sought.

3. If the property referred to above is liable to seizure or confiscation within the territory of the Requested Party, the latter may, upon satisfactory assurance from the Requesting Party that the property will be returned within a fixed period of time, or as soon as practicable, temporarily surrender that property to the Requesting Party.The Requested Party may defer the surrender of such property if it is required in connection with

pending criminal or civil proceedings in the Requested Party.

Article 16

Transit

1. Either Party may authorize transit through its territory of a person surrendered to the other Party by a third State.

2. A request for transit shall be transmitted through diplomatic channels. In cases of urgency, the facilities of the International Criminal Police Organization (INTERPOL) may also be used to transmit such a request.

3. The request for transit shall contain —

(a) a description of the person together with any information that may help to establish his or her identity and nationality; and

(b) a brief statement of the facts of the case ،and a list of the offences for which the person was surrendered by the third State.

4. Permission for the transit of a person shall, subject to the law of the Requested Party, include permission for the person to be held in custody during transit. If transit is not continued within a reasonable time, the competent authority of the Party in whose territory the person is being held may direct that the person be released.

5. Authorization is not required when air transportation is used by one Party and no landing is scheduled on the territory of the other Party. If an unscheduled landing does occur, the Party in whose territory such landing occurs, without prejudice to Article 6 may require a request for transit pursuant to paragraph 2 of this Article, and it may detain the person until the request for transit is received and the transit is effected, provided that such request is received within ninety six (96) hours of the unscheduled landing.

Article 17

Procedure

Except where this Treaty otherwise provides, the procedure with regard to extradition and provisional arrest shall be governed solely by the national laws of the Requested Party.

Article 18

Expenses

1. The Requesting Party shall bear all expenses necessary for the execution of the extradition request and also pay all expenses related to the return of the extradited person to the Requested Party, in the case of extraordinary expenses, the Parties shall consult with each other to settle the same.

2. Despite paragraph (1) of this Article, the Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory for the arrest and detention of the person whose extradition is sought until that person is surrendered to the Requesting Party.

3. The Requesting Party shall bear all expenses related to the delivery of the seized property and the return thereof to the Requested Party.

Article 19

Language and Ttranslation

Requests, supporting documents and other communications made pursuant to this Treaty shall be accompanied by a translation:

(a) if the Requested Party is the United Arab Emirates, into the Arabic language.

(b) if the Requested Party is the Republic of South Africa, into the English language;

Article 20

Authentication

All requests and supporting documents shall be officially signed and sealed by the competent authorities and authenticated by the Central Authority in the Requested Party, or any other manner provided for by the national laws of the Requested Party.

Article 21

Compatibility with other Agreements

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising from other international agreements or its national laws.

Article 22

Consultations

Any dispute arising from the interpretation and implementation of this Treaty, shall be resolved by consultation between the Parties through diplomatic channels.

Article 23

Ratification, Entry into Force, Amendment and Termination

1. This Treaty shall be ratified in accordance with the constitutional procedures of the Parties and the instruments of ratification shall be exchanged through diplomatic channels.

2. This Treaty shall enter into force thirty (30) days after the date of the exchange of the instruments of ratification.

3. This Treaty may be amended through the mutual written consent of the Parties in accordance with the same requirements of the ratification of this Treaty.

4. Either Party may terminate this Treaty at any time upon a written notice to the other Party. Termination shall take effect six (6) months following the notification. However, any request received up to the date of receipt of the notice to terminate shall continue to be governed by this Treaty until the request is executed.

IN WITNESS WHEREOF the authorized representatives of the Parties hereby sign this Treaty. This Treaty has been done in two original copies in the Arabic and English languages, both texts being equally authentic.

DONE at Abu Dhabi on 25 of September in the year 2018,

For the Government Of The United Arab Emirates	**For the Government Of The Republic of South Africa**